انضمام اليمن لمنظمة التجا

القطاعات الاقتصادية تنتظر المفاجأة ....؟

*** .. لا يختلف الاقتصاديون والخبراء من اليمنيين أن انضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية هذا الشهر سيكون خاليا من الآثار فالجميع ينتظر المفاجأة على الواقع بحكم أنها تجربة لم تمر بها البلاد من قبل ومع ذلك هناك شبه اتفاق أنها ستكون أفضل مما هي عليه اقتصاديا من جهة لكن قلقاً ما يظهر على قطاعات عدة من جهة أخرى.**

استطلاع /أحمد الطيار

المنافسة الشرسة

* يتخوف مديرو القطاعات الاقتصادية اليمنية من المنافسة الشرسة التي ستتعرض لها المنتجات اليمنية حال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتبدو هذه أكبر عقبة في رأيهم رغم أنهم لم يقدموا حلولا للكيفية التي يمكنهم مجابتها الأمر الذي يثير الحيرة حيال نوعية المفاجأة التي تنتظر اليمن واليمنيين ، وعلى الرغم من انهم يصفون أهوال المنافسة ويعتبرونها ضررا فادحا الا أن مستوى عكسها في أرقام تبدو صعبة ويتفقون فقط في التعبير أن الانضمام القادم سيكون له آثار سلبية على اقتصاد اليمن ذي الحجم الصغير ويقولون أن القدرة على المنافسة أمام المنتجات الأخرى ستكون محدودة خصوصا منتجات القطاع الزراعي من فواكه وخضروات ومنجات الحبوب والبقوليات والثروة الحيوانية وقطاع الأسماك فيما يعتبرون قطاع الصناعة والطاقة والبناء والتشييد الخاسر الأكبر حيث يؤكدون أن لا مجال للمنافسة مطلقا خصوصا وأن المنتج المحلي محدود ولايتلقى أي دعم على مواجهة الإغراق المتوقع من المنتجات الأجنبية التابعة لشركات عملاقة رأس مالها بالمليارات.

المنافع

* وعلى النقيض تماما من المدراء التنفيذيين في قطاع الأعمال يروج خبراء اقتصاد لمسائل الفوائد من الانضمام ويعتبرونه ليس شرا كله بل هناك فوائد عدة سيجنيها الاقتصاد اليمني

ويقول الدكتور صلاح المقطري أستاذ اقتصاد بجامعة صنعاء أبرز الفوائد التي سيجنيها اليمن ستكون في بنية التكوين الصادق لصورة التعاملات التجارية والشفافية في الحركة التجارية اليمنية وآلياتها وذلك لأن المنظمة ستتولى عملية المساعدة على رقابة حركة السلع في التجارة العالمية وإتاحة كل المعلومات المتعلقة بشأنها، كما ستعزز من مجال المنافسة للسلع في السوق الدولية ويضاف لذلك إطار التعاون للتجارة العالمية التي ستحظى به اليمن من خلال الحصول على الخدمات الاستشارية والفنية التي تحسن الإنتاجية وآليات الاقتصاد اليمني ويؤكد على ضرورة الانضمام للمنظمة لأن فوائدها أكثر من سلبياتها.

انسياب التجارة

* يرى الخبير الاقتصادي محمد عصام المتخصص في الاستثمار الدولي أن انضمام اليمن سيقوده إلى تطبيق تجربة جديدة من التعامل الاقتصادي الدولي مع الشركاء الدوليين وهذه التجربة ستجعل بلادنا تسرع في تقديم تسهيلات كبيرة لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية حتى تتمكن من اللحاق بالآخرين وستعمل أيضاً على تطوير التشريعات الاقتصادية بالضرورة للحد من تعدد الضرائب وتطوير الخدمات والبنية التحتية للبلاد وهذا بحد ذاته سيقود للاستفادة بما تزخر به اليمن من طاقات وقدرات وكثافة بشرية عاملة ومن سلع زراعية وسمكية معينة عالية الجودة للمنافسة في السوق العالمية وستقود كل تلك الإجراءات لتعزيز علاقات التبادل الاقتصادي مع الدول الخارجية كافة.

ويقول: إن انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية سيتيح مجالاً واسعاً للبلاد للاستفادة من امتيازات الاتفاقيات والشروط الميسرة المقدمة من المنظمة في التبادل التجاري والسلعي، وستفتح للبلاد أسواق جديدة في الدول المتقدمة.

تفاؤل

* يبدي قطاع الخدمات تفاؤلاً حيال انضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية فهذا القطاع أصبح يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني باستحواذه على أكثر من 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويشير الدكتور علي سيف عبده كليب الخبير المتخصص في الإدارة التنموية إلى أن القطاع الخدمي في اليمن قطاع رائد ويأتي على رأسه الجهاز المصرفي وهذا الجهاز لن يعاني جراء الانضمام لأن الانضمام يتطلب أن يكون الجهاز المصرفي محرراً ونحن في اليمن لدينا هذا الجهاز محرراً تحريرا كاملا منذ فترة طويلة إلا أن المشكلة تكمن في ضعف تأثيره في النشاط الاقتصاد اليمنى فالجهاز المصرفي اليمنى مارس أنشطة تقليدية وشركات التأمين يقتصر نشاطها على أنواع محددة من التأمين ورأسمالها صغير وهكذا سيكون عليها النهوض والنمو مالم فإن فرص دخول شركات ومصارف عملاقة وافتتاح افرع لها في اليمن سيكون واردا خصوصا تلك التي لها خبرة ودراية بالأسواق العربية.

أما قطاع السياحة فيرى الدكتور كليب أن العديد من الخدمات التي إن توفرت أصبح لهذا القطاع شأن في دفع عجلة التنمية ويرى أن هناك قيودا وعوائق تعرقل تجارة الخدمات المذكورة في اليمن وتحد من نشاط موردي الخدمات محليين وأجانب على حد سواء ولكى يستفيد اليمن من تحرير أي من قطاعاته فلا بد من تفعيل اللوائح والقوانين وسن التشريعات وتنفيذها مع ضرورة الرقابة والتفتيش للتأكد من سلامة التنفيذ.

ويؤكد الدكتور كليب أن الآثار الإيجابية أو السلبية تعتمد في الأساس على قدر معقول من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع توفير بيئة تشريعية وفرض النظام والقانون وتفعيل دور المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدنى لتوفير قنوات رقابية وخلق مزيد من الشفافية فوجود هذه العوامل سيؤدى إلى تنشيط الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة ومستمرة وغيابها سيفقد التحرير أهميته وسينتج عنه آثار سلبية على القطاع وعلى مستوى النشاط الاقتصادي..

انخفاض الضرائب

* يعتبر الدكتور فضل الشميري أستاذ الاقتصاد بجامعة العلوم والتكنولوجيا أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تواجه اليمن جراء الانضمام وتتمثل في توقع انخفاض عائدات الضرائب التي تعد مصدراً مهماً لإيرادات الحكومة لأن الانضمام يتطلب تخفيضات ضريبية كبيرة ستفقد الدولة أموالا كبيرة في الإيرادات كما أن الفارق الاقتصادي الكبير مع الشركاء التجاريين بالمنظمة من الدول المتقدمة يمثل تحديا أضف إليها الصعوبة في ضبط تدفق السلع للأسواق المحلية أو منع النفاذ إليها مع الافتقاد للمنافسة، وضعف مواصفات الجودة للسلع الزراعية والصناعية.

ويذكر الدكتور الشميري بأن هناك عقبات تواجهه بلادنا وبالذات بناء القاعدة الإنتاجية، والاستثمارية وكيفيه جلب الاستثمارات وتسهيل إجراءاتها وإيجاد البيئة المناسبة لها، وكذا سبل تحديد السلع التي ينبغي أن تتخصص في إنتاجها اليمن وتلبي احتياجات السوق العالمية.

قيمة الموقع

* يؤكد الخبراء أن على اليمن أن تطوع موقعها الجغرافي وقوانينها وتشريعاتها والعمل على إيجاد جودة لمنتجاتها كي تتمكن من مواءمة المنتجات والمعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية لتتمكن من تحقيق ميزة الانضمام للمنظمة، فليس ثمة خسائر تذكر نتيجة ذلك، بل ستكون بلادنا جزءاً من المنظومة التجارية العالمية الكبرى على أن نتخصص في مجال تجاري معين يتوافق مع قدراتها وإمكانياتها وأفضليتها الإنتاجية كما يؤكد الخبير فهمي باشراحيل الباحث الاقتصادي في بحث نشر حديثا عن المزايا التي تنتظر اليمن ويضيف تتميز اليمن عن غيرها من دول المنطقة أن انضمامها للمنظمة سيجعلها تؤدي دوراً إيجابياً يتمثل في توفر القوى البشرية الكبيرة بها ومن هنا يجب التركيز على تنمية القوى البشرية بحسب المؤشرات والمقاييس العالمية الجديدة والمؤشرات والمقاييس للمنظمة التي يشمل التنمية في التعليم والصحة والخدمات والقوانين والحريات وغيرها.

استراتيجية مالية

* يدعو عدد من الخبراء إلى أهمية وضع استراتيجية شاملة تعمل على تعظيم مكاسب الانفتاح المالي الذي سيكون في اليمن جراء الانضمام ويوضح الخبير الاقتصادي عبد المجيد البطلي ذلك بقوله أنه يمكن لهذه الاستراتيجية أن تبدأ من خلال تبني صيغة لتطوير العلاقة المالية على أساس الاندماج مع بعضها البعض او مع شركاء اقليميين بما يشكل قاعدة قوية تستند عليها البنوك اليمنية في مواجهتها للمنافسة القادمة.

استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة عمران عبدالله العاضي لـ"الثورة":

نطالب الحكومة بوضع استراتيجية اقتصادية للاستفادة من التجارة الدولية

حسن شرف الدين

تعتزم منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الذي سيعقد في 26 من الشهر الجاري الموافقة على انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية من خلال إقرار الوثائق الرئيسة التي تحدد شروط العضوية.. فيما ستقوم جميع الدول الأعضاء بالتوقيع على اتفاقية الانضمام في اجتماع وزاري آخر بعد ثلاثة أشهر في ديسمبر المقبل.

وتأتي الموافقة بعد 13 عاما من طلب اليمن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000م التي أنشئت عام 1995م كأصغر المنظمات العالمية عمرا وموافقة أوكانيا على شروط عضوية اليمن التي كانت العائق الوحيد لأكثر من عام.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية خليفة الاتفاقية العالمة للتعريفات والتجارة "الجات" والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية القائمة على مبادئ عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة والمعاملة الوطنية ومنع استخدام القيود الكمية والحماية عبر استخدام التعرفة الجمركية والشفافية وإمكانية استخدام الإجراءات الوقائية ومكافحة الإغراق.. بالإضافة إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموا ووضع قواعد للسلوك والانضباط في العلاقات التجارية الدولية.

فتح الأسواق

وحول اعتزام منظمة التجارة العالمية الموافقة على انضمام اليمن للمنظمة في 26 من الشهر الجاري يقول الدكتور عبدالله العاضي -أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة عمران-: إن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية ،يعني فتح الأسواق المحلية أمام التجارة الدولية دون قيود، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك السياسات قد تم تطبيقها منذ وقت مبكر في العام 1995م عندما لجأت الحكومة اليمنية إلى طلب المساندة والدعم من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في أواخر العام 1993م ،ابان الأزمة الاقتصادية الخانقة في بداية التسعينيات.

قدرة المنافسة

وقال الدكتور العاضي في لقاء مع "الثورة" حول أسباب المدة الطويلة لقبول طلب الانضمام الذي وصل إلى 13 عاما: لا شك أن الدول النامية بحاجة إلى مدة زمنية طويلة حتى تتمكن من القدرة على المنافسة التجارية العالمية ، وكون اليمن إحدى هذه الدول النامية لا شك أنها بحاجة إلى مدة زمنية طويلة لكي تعدل أوضاعها الاقتصادية إلى حد ما.

الأهمية

وحول أهمية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة لليمن يقول أستاذ الاقتصاد: من المؤكد أن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة، وبخاصة الدول الأوروبية والدول النامية والتي منها اليمن سوف تؤدي إلى تكريس التخلف والتبعية، ومع ذلك يمكن لليمن أن تحقق بعض الجوانب الايجابية إن أرادت ذلك وبخاصة في الجانب التقني والصناعي، وذلك من خلال تطويع التقنيات الخارجية لصالح الاقتصاد اليمني.

إدراك

ويرجع الدكتور العاضي تخوف بعض رجال الأعمال والاقتصاديين من انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية إلى إدراك رجال الأعمال حجم التحدي أمام الاقتصادات القوية، وبخاصة الأوروبية والآسيوية الذي يعزا إلى قوة البنية الاقتصادية لتلك البلدان وضعف البنية الاقتصادية في اليمن، سواء في جانب التقني أو المهارات الفنية المرتبطة بالعمال.

توجه حقيقي

وأوضح أستاذ الاقتصاد بجامعة عمران أنه لم يكن لدى الحكومات المتعاقبة وبخاصة منذ مطلع عقد التسعينيات أي توجه حقيقي لبناء اقتصاد قوي ومنافس.. وإنما كانت الحكومات ومازالت تتفنن في إدارة الصراعات الداخلية على حساب البناء والتنمية.. ومع ذلك عليها أن تقوم بإيجاد السياسات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية حتى تستفيد من انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية خصوصا في الجانب التقني والصناعي.

آثار اقتصادية

وعن الآثار الاقتصادية لليمن المترتبة عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يقول الدكتور العاضي: نظراً لاتباع السياسات الاقتصادية المنفتحة المعززة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين منذ العام 1995م،والتي سادفيها الانفتاح الاقتصادي الذي انعكس سلباً على كثير من الصناعات التحويلية والحرفية، والمزيد من الانفتاح سيكون له الكثير من السلبيات في ظل البنية الاقتصادية الضعيفة والعمالة محدودية المهارة، ومع ذلك قد يمكن لليمن أن تستفيد وتحقق بعض الجوانب الايجابية في مجالات كثيرة، سواء القطاع الصناعي التحويلي أو الزراعي ..الخ..ولكن هذا يستدعي اهتماماً رفيعاً من جانب الحكومة من خلال وضع استراتيجيات عملية تمكن الاقتصاد اليمني من الاستفادة من التقنيات الأجنبية والمهارات الرفيعة، وهذا يحتاج إلى رغبة شديدة من قبل صانعي القرار في أتخاذ وإجراء خطوات عملية من اجل تطويع تلك التقنيات المتطورة والمهارات المتميزة التي تمتلكها الدول الصناعية.

ضرورة لتحسين القدرة التنافسية لاقتصاد اليمن

تعد خطوات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية من الأهمية بمكان لتشجيع حركة الإنتاج ورأس المال والاستثمارات وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، على الرغم من أن إجراءات طلب العضوية في منظمة التجارة العالمية بدأت قبل 13 عاماً، عند تشكيل فريق التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية برئاسة وزير التموين والتجارة في حينه عام 2001 وحتى ديسمبر 2012م، كانت آخرها مع أوكرانيا في مجال نفاذ السلع للأسوق، واستكملت المفاوضات مع الجانب الأوكراني في العام الحالي 2013، إلا أنه لم يعلن رسمياً انضمام اليمن إلى المنظمة.

استطلاع/ نورالدين القعاري

ويرى مراقبون أن انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية له آثار إيجابية ستؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية في مواجهة منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية وتعزيز قدرة الصادرات الزراعية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ويؤكد خبراء آخرون أن الانضمام لا بد أن يرافقه إجراءات ضرورية لحماية المنتجات اليمنية في أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

أهم الطرق التجارية

تبدأ آريلا جروس، الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية باليمن، حديثها لـ"الثورة" قائلة: إن انضمام اليمن إلى نظام التجارة العالمية المتعدد سيعرف بأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن كأحد أهم الطرق التجارية في العالم، مضيفة: إن الدراسة التي قام بها مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسلط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، على الرغم من أن إجراءات طلب العضوية في منظمة التجارة العالمية بدأت قبل 13 عاماً، وأن دراسة تأثير انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية هو اليوم ربما ذو أهمية كبيرة ووثيق الصلة أكثر من أي وقت مضى بعملية الانتقال السياسي الحالية التي تعيشها اليمن.

تعزيز التنافس

وأوضحت آريلا جروس الإيجابيات والسلبيات المترتبة على انضمام اليمن وتخوف بعض التجار من الانضمام قائلة: هناك كثير من التجار يشككون ويتخوفون من انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، تباين في وجهات النظر عندما يتعلق الأمر بمسألة ما الفائدة التي ستجنيها اليمن من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خاصة عند سؤال أكثر هؤلاء التجار أو إشارتهم إلى حقيقة أن اليمن بلد مستورد لمعظم السلع، وبالتالي يقولون إن اليمن ستتأثر سلباً بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومن تلك السلبيات التي ستواجه اليمن بشكل واضح تراجع الصناعات الوطنية، وزيادة البطالة والكساد الاقتصادي.

مضيفة: من ناحية أخرى فإن المؤيدين لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية يشيرون إلى العديد من الإيجابيات كضمان تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المستمرة، بل ويمكن أيضاً تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والتأكيد على أهمية توسيع قواعد الإنتاج المعد للتصدير والذي بدوره يمكن أن يخلق وظائف تشتد الحاجة إليها.

السوق الحر

من جانبه يقول محمد المهلا، مدير الغرفة التجارية والصناعية، لـ"الثورة": إن السوق الحر سيؤثر على السوق اليمني في حال انضمام اليمن إلى منظمة التجارية العالمية من غير تدريب وتأهيل القطاع الخاص، قائلاً: إن انضمام اليمن إلى التجارة العالمية سيؤدي إلى ضرب السوق اليمنية لأننا سندخل إلى سوق حر، مضيفاً: هناك تجار لا يحبون أن ينضموا إلى منظمة التجارة العالمية، مع العلم أن العاملين في القطاع الخاص غير مؤهلين للانضمام للتجارة العالمية واقتصاد البلد، والحكومة معنية بتأهيل القطاع الخاص من حيث رفع كفاءة التجارة، وندعو التجار إلى اتباع الأسس الحديثة في ممارسة تجارتهم.

إقبال التجار

وقال مرزوق عبدالودود محسن، رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى جذب الاستثمار وسيعمل على تحسين التنافس في الأسواق اليمنية وكذلك توسيعها واستفادة المستثمرين اليمنيين وزيادة تصدير السلع إلى الأسواق الأجنبية وتعزيز القدرات التكنولوجية في اليمن وزيادة الإنتاج المحلي وارتفاع معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية، وتطوير وتحسين جودة المنتجات الوطنية.

عوائق

وأشار مرزوق إلى وجود بعض العوائق التي تواجه السوق المحلي في الانضمام إلى التجارة العالمية قائلاً: يوجد 85% من رجال الأعمال لا يهتمون بخطوات ومفاوضات انضمام اليمن إلى التجارة العالمية و15% من رجال الأعمال مهتمون بخطوات الانضمام وهذا يشكل عائقاً في نشر الوعي بين التجار.

مضيفاً: إن اليمن قامت بالعديد من المفاوضات وسوت معاملتها مع دولة العالم التي كان آخر هذه المفاوضات مع دولة اوكرانيا وبالفعل فقد تم التفاوض معها وزيادة التعرفة على السلع وتوصلت اليمن مع أوكرانيا إلى تعرفة سعرية لتصدير القمح والحديد إلى اليمن إلا أنه لم يتم الإعلان رسمياً عن انضمام اليمن إلى دول التجارة العالمية.